دفاتر السياسة والقانون المجلد: 14 / العدد: 03 (2022) ص ص: 142- 151

استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة

The Algerian's Legislature Strategy to Fight Spreading Fake News

د. عبد العالي بشير[1]

المركز الجامعي نور البشير –البيض **abdelalibachir1989@gmail.com**

أد. بلعرابي عبد الكريم

المركز الجامعي نور البشير-البيض **a.belarabi@cu-elbayadh.dz**

تاريخ الإرسال:2021/01/06* تاريخ القبول:2022/05/15* تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص

تعتبر جريمة نشر وترويج الأخبار الكاذبة والمغلوطة من أخطر الجرائم التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع الجزائري ،كما أصبحت مواقع التواصل الاجتماعية الأرضية الخصبة لانتشار مثل هذه الجرائم ،هذا ما أدى بالمشرع الجزائري إلى دق ناقوس الخطر لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ذات الأبعاد الكارثية و الوخيمة وهو ما فعله المشرع الجزائري حيث قام بتعديل قانون العقوبات بالقانون رقم 20_6 ، حيث قام في المادة رقم 196 مكرر بتسليط عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات حبس وبغرامة من 100 ألف د.ج إلى 300 ألف د.ج على كل من تسول له نفسه إلى ارتكاب هذه الجريمة .

الكلمات المفتاحية: أخبار ، كاذبة ، جريمة ، نشر،عقوبة.

Abstract

Spreading false and fake news is considered a serious crime that threatens the security of the Algerian society (Algerians.)

Social media got a source to such crimes. Therefore, the government raised the alarm to combat this phenomenon which has treacherous impacts.

The Algerian legislator adjusted the penal law N 6-20. The article 196 of the penal code stipulates:" a prison sentence for 1 to 3 years to false news and disinformation generators. And a fine payment of 100 to 300 thousand for breaking the law.

Key words: news_ fake/false- crime -Spread- punishment.

[1] -د .عبد العالي بشير

مقدمة

تنخر الأخبار الكاذبة أو كما يطلق عليها The Fake News كيان المجتمع الجزائري يوما بعد أخر، فهي على ذلك سرطان ينهش كيان هذا المجتمع ويقوض فيه القيم الاخلاقية ويصيبه بالعجز والشلل، هذا وتنتشر الاخبار الزائفة بسرعة كبيرة في وسط المجتمع الجزائري كانتشار النار في الهشيم مما يدعو الى دق ناقوس الخطر لمحاصرة ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ذات الأبعاد الكارثية والوخيمة.

كما تزداد الاخبار الكاذبة بشكل كبير في أوقات الأزمات، سواء كانت هذه الازمات سياسية أوبائية ، فعلى سبيل المثال انتشرت الأخبار المزيفة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير مع السباق نحو كرسي الرئاسة حيث استعمل المترشحون العديد من الأخبار المغلوطة كوسيلة وذريعة للوصول إلى سدة الحكم، ومن بين الأمثلة كذلك نجد أنه انتشرت عدة معلومات مغلوطة حول وباء كورونا الذي أصاب العالم ، فتجد العديد من المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تشكك في حقيقة الوباء ، كما شككت عدة اخبار في فعالية اللقاح الموجه لمحاصرة هذا الوباء.

فمواقع التواصل الاجتماعي تعتبر من أفضل البيئات لانتشار الأخبار الكاذبة لسرعتها الكبيرة في ايصال المعلومات لناس عبر كل انحاء المعمورة من دون اي قيود، إلى أن الناس أصبحوا يساهموا في نشر هذه المعلومات دون مصداقية أو تنافس بينهم، فهمهم الوحيد الحصول على أكبر عدد ممكن من الاعجابات والمشاركات ، في صورة تبين التعامل اللاأخلاقي وعير المهني مع الأخبار.

يكتسي موضوع مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة أهمية كبيرة خاصة بعد التطور السريع والانتشار الرهيب للأخبار بصفة عامة والأخبار المزيفة بصفة خاصة ، وقد كان تطور وسائل الاتصال وتعددها عامل مهم في انتشار هذه الأخبار، فهي على ذلك خطر و وباء حقيقي بات يهدد المجتمعات في شتى أرجاء البسيطة، والجزائر ليست بمأمن من انتشار هذه الظاهرة ،لذلك بات من الضروري توضيح الاليات الوقائية التي تمنع وقوع هكذا جرائم ، كما انه بات من الضروري تبيان الأليات الردعية والعقابية على كل من تسول له نفسه المساس بالنظام العام والأمن العمومي عن طريق نشر أخبار كاذبة ومغلوطة.

نسعى من خلال هذا البحث الموسوم بالاستراتيجية التي اعتمدها المشرع الجزائري في مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة، إلى تبيان مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تبسط على القارئين مدلول جريمة نشر الأخبار الكاذبة خاصة وان هذه الجريمة لم يقم المشرع الجزائري بالاهتمام بها ومكافحتها إلى في تعديل قانون العقوبات سنة 2020 ، ومن جملة الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها ما يلي :

- التعرف على تاريخ نشأة وتطور الأخبار الكاذبة عبر الأزمنة والعصور.
- توضيح مفهوم الأخبار الكاذبة وتمييزها عن بعض لمصطلحات المشابهة
- تحديد الأثار الوخيمة والخطيرة التي تفرزها هذه الجريمة إلى المجتمع.
- تبيان الاستراتيجية الجنائية التي اعتمدها المشرع الجزائري لمكافحة هذه الجريمة.

بناءا على ما سبق ينطرح إلى الذهن إشكال رئيس حول **مدى فعالية ونجاعة الاستراتيجية الجنائية التي اعتمدها المشرع الجزائري في محاربة نشر الأخبار الكاذبة؟ وما المقصود بالأخبار الكاذبة ؟ وما أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الجريمة ؟**

كان من اللازم عند التطرق الى هذا الموضوع استعمال المنهج التاريخي خاصة وأن نشر الأخبار الكاذبة تضرب جذوره في التاريخ إلى أمد بعيد فالأخبار الكاذبة ليست وليدة اليوم بل هي قديمة قدم الأنسان نفسه، كما

قمنا باستعمال المنهج الوصفي في هذه الدراسة في الجانب النظري منها خاصة فيما يتعلق بوصف دوافع ارتكاب هذه الجريمة، كما اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل قانون الاعلام ونص المادة 196من قانون العقوبات الي جرمت هذا الفعل .

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف هذه الورقة البحثية قمنا بتقسيم البحث غلى ثلاث محاور:

1- المحور الأول- مدلول الأخبار الكاذبة والزائفة

الأخبار الزائفة ليست وليدة اليوم ، بل تاريخها في الحقيقة يقترن مع وجود الاخبار في حد ذاتها ، وتهدف الأخبار الكاذبة في كثير من الأحيان الى إرباك الناس والتلاعب بمشاعرهم أو المساس بمصالحهم الشخصية أو تشويه سمعتهم، كما يمكن أن تهدف الأخبار الكاذبة زعزعة أمن واستقرار بعض المجتمعات والمساس بأمنهم واستقرارهم وبث الفوضى في أوساطهم ،لذلك سوف نتعرف في هذا المحور تاريخ الأخبار الكاذبة و تعريف الأخبار الكاذبة.

1-1 – تاريخ الأخبار الكاذبة

نشر الأخبار الكاذبة يعتبر قصة قديمة تغذيها التكنولوجيا الحديثة ، فهي ممارسة تاريخية قديمة جدا تعود إلى العهد الروماني القديم ،حين قام أوكتيفيان بشن حملة تشويه شرسة ضد غريمه السياسي أنطونيو كليوبترا بشعارات قصيرة حادة مكتوبة على عملات معدنية بأسلوب تغريدات قديمة، وبذلك سمحت الأخبار الكاذبة لاوكتيفيان باختراق النظام الجمهوري وتنصيبه كإمبراطور لروما (اليونسكو،2020،ص14).

كما ظهرت الأخبار الكاذبة سنة 1945 في مدينة ترينت trent الإيطالية خلال الاحتفال بعيد الفصح المشهور عند اليهود ويعود ذلك إلى أخبار مزيفة حول شرب دم الأطفال المسيحيين حسب الطق وس الدينية لليهود من أجل معاداة السامية ونشر خطاب الكراهية بين الأديان (يسعد،2020،ص128).

وفي استطلاع لرأي أجرته هيئة الخدمة العالمية في الإذاعة البريطانية BBC سنة2017 أكدت تزايد القلق العالمي من انتشار الأخبار الكاذبة بين مستخدمي الإنترنت ، وقد شمل هذا الاستطلاع 16 ألف شخص شمل 15 دولة ،وقد عبر 79% منهم عن قلقهم ما يروج في الإنترنت من أخبار زائفة ، كما أكد مستخدمو الأنترنت في كل من الصين وبريطانيا عن رغبتهم في فرض حكوماتهم على رقبة على ما ينشر من أخبار في الأنترنت (جونز،2017).

هذا وقد نشر موقع CNNان الأخبار الكاذبة قد ساعدة كثيرا في انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال تشويه خصومه وتضخيم بعد الحقائق من اجل ضرب سمعة خصومه ،كما أكد الرئيس التنفيذي لشركة فايسبوك مارك زوكربيرج أن شركته قد ساهمت في انتصار ترامب من خلال نشر بعض المعلومات المغلوطة gorbach-2018-p35

2-1 تعريف الأخبار الكاذبة

يشوب الغموض كثيرا المعنى الدقيق للأخبار المزيفة وما المقصود منها ، لكن في مجمل القول هناك بعض التعريفات القانونية و الفقهية التي تساعد في تحديد المقصود من الأخبار الكاذبة.

1-2-1 تعريف الأخبار الكاذبة في القانون

ان المتمعن لقانون الاعلام في الجزائر سواء لسنة 1982 أو 1990أوحتى 2012 يلاحظ أن المشرع الجزائري لم يقم يتعريف الأخبار الكاذبة بل أكتفى بتحديد القصد من النشر وذلك من خلال المادة 03 من القانون12-05 المتعلق بالإعلام ووصفه بأنه: "كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو أراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه".

هذا وقد أكدت المادة 92 من القانون سالف الذكر أنه يتوجب على الصحفي أن يسهر على الاحترام الكامل لأدأب وأخلاقيات ممارسة النشاط الصحفي وذلك عن طريق التحلي بالاهتمام بإعداد خبر امل وموضوعي ونقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية ووجوب تصحيح كل خبر غير صحيح قد نشر .

أما في قانون العق وبات الجزائري لم يعرف المشرع الجزائري الاخبار الكذابة في المادة 196 من القانون 20-06 المؤرخ بتايخ 28 أفريل 2020المتضمن تعديل العقوبات بل اكتفى بتجريم كل من ينشر أو يروج عمدا وبأي وسيلة كانت أخبار كاذبة أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور من شأنها المساس بالأمن العمومي لنظام العام.

2-2-1 تعريف الأخبار الكاذبة في الفقه

ساهمت التعاريف الفقية بشكل كبير في تحديد ماهية الأخبار الكاذبة أو الزائفة .

عرف الفقيه دانيال هالبرن DANIEL HALPERN الأخبار الزائفة على أنها: "جميع الأخبار التي يقصد بها لكذب أو التضليل وتغيير الحقيقة ، وخاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية وتنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعية وتحمل عناوين مثيرة والتي تسعى إلى تحقيق الفهم السيئ بعيدا عن الحقيقة "(HALPERN-2013-P15)

كما يمكن تعرف الأخبار الكاذبة على أنها ذات مفهوم واسع لا يمكن حصرها ،ولكنها في الأعلب تشير معلومات مغلوطة وخاطئة تنشر بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي التي ازداد عددها كثيرا وفي وسائل الإعلام تخدم مصالح أو اجندة جهات معينة وتكون في الأغلب مدفوعة .

من بين ايضا التعاريف الفقهية التي تطرقت الى تعريف جريمة نشر الاخبار الكاذبة نجد تعريف جيسون جوردان الذي عرفها على أنها:" رواية كاذبة يتم نشرها والترويج لها كما لو كانت صحيحة، وهي عبارة عن دعاية يروج من هم في السلطة لخلق اعتقاد معين أو دعم موقف معين ، حتى وان كان خاطئا تماما، كما أن وسائل النواصل الاجتماعي بيئة تساعد اي شخص لديه أجندة في نشر الأكاذيب كما لو كانت حقائق ،بالإضافة إلى انه يمكن الدفع لناس لنشر أخبار مزيفة نيابة عن شخص أخر (بهلولي2020،ص20).

2- المحور الثاني :أليات ودوافع نشر الأخبار الكاذبة

2-1 اليات نشر الأخبار الكاذبة

يعتمد ناشرو ا الاخبار الكاذبة سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة إعلامية أخرى على عدة أساليب وطرق لتزييف الحقيقة ونشر إيديولوجيات معينة ومن بين أهم الطرق والوسائل نجد:

أسلوب التضليل:_ يعتمد هذا الأسلوب على نشر معلومات حقيقية وواقعية لكن القصد منها إثارة الفوضى أو زعزعة الاستقرار والأمن العمومي في منطقة أو كيان معين ،كأن يقوم ناشروا الخبر بنقل حادثة وقعت حقيقتا في دولة معينة وإيهام الناس أن وقعت في بلدهم ، أو عن طريق إيهام حادث يقع الأن في حين أنه قد وقع في وقت سابق.

أسلوب متحيز: يعتمد هذا الاسلوب على طبائع الإنسان ،كون ان الانسان بطبعه يميل إلى ما يتوافق مع معتقداته ووجهات نظره ،فتجده ينحاز إلى تلك الاخبار المزيفة بقصد أو بدونه ، هذا ما يؤدي إلى بعض وسائل الإعلام إلى استغلال تلك النقطة ونشر أكاذيب ومعلومات خاطئة تحظى بشعبية بين القراء لأنها تتوافق مع أفكارهم وميولاتهم (رفعت،2019).

أسلوب الربط الخاطئ: يعتمد هذا الأسلوب على نشر مواضيع تحت عناوين مغلوطة وكاذبة ، بمعنى أنه لا يوجد أي صلة بين المضوع والعنوان وتهدف هذه المواضيع الكاذبة في الأغلب إلى تحقيق أهداف محددة كرفع نيب المشاهدة أو تفاعل الجمهور أو تحقيق أهداف تجارية (لحمر،2020،ص583) .

أسلوب التلاعب بالمحتوى: يتم هذا الأسلوب عن طريق التلاعب بمحتوى المواضيع المنشورة إما بالتركيب أو القص أو التعديل بهدف خداع القارئ وإيهامه بجدية وواقعية المواضيع المنشورة (يسعد،ص126).

أسلوب الأخبار الملفقة: يدفع هذا الأسلوب بالقراء إلى تبني أفكار مغلوطة لا أساس لها من الصحة ، كي يصعب في المستقبل تغير تلك الصورة لذا هؤلاء القراء إيمانا منهم ان المعلومة التي لديهم صحيحة وبعيدة كل البعد أن تكون خاطئة.

أسلوب السخرية: يقوم هذا الأسلوب على تسليط الضوء على واقعة أو حدث بطريقة ساخرة، فبمجرد نشرها على نطاق واسع خارج الاطار الذي وضعت فيه تخدع الجمهور والمتلقيين (رفعت،ص1)

2-2 دوافع نشر الأخبار الكاذبة

تعدد أساب ودوافع نشر الأخبار الكاذبة كثيرا فهناك من يقوم بهذه الاعمال لسبب حصوله على المال أو بسبب حدث سياسي أو بهدف نشر العرقية وخطاب الكراهية بين الاقليات.

2-2-1الأزمات والأحداث السياسية

تعتبر فترة الأزمات التي قد يمر منها أي مجتمع الأرض الخصبة لانتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة ، فهي على ذلك أفضل بيئة تترعرع فيها هذه الأخبار وتنمو فيها الشائعات ، وعلى سبيل المثال لاحظنا خلال الظروف الصحية الاستثنائية الي شهدها العالم خلال أزمة كورونا انتشار رهيب للأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة حول الوضعية الوبائية وعدد الاصابات والوفيات ومضاعفات هذا الوباء (خيرون،2020) .

تجدر الإشارة أنه بمجرد الانتشار الكبير للمعلومات المغلوطة حول هذا الوباء في وسائل التواصل الاجتماعي ، قام المشرع الجزائري باستحداث القانون 20-06 الذي يعاقب على نشر الأخبار الكاذبة في وقت الأزمات الصحية بهدف محاصرة هذه الأخبار التي تنشر الخوف والهلع في أوساط المجتمع الجزائري .

هذا وتعتبر الأحداث السياسية التي تمر بها الدول موطننا جيد لانتشار الأخبار المغلوطة ، فقد شهدت الحملة الرئاسية للمترشح الأمريكي دونالد ترامب تركيزا اعلاميا كبيرا ،حيث قام هذا الأخير بالترويج لنفسه وتكذيب معارضيه ونشر أخبار مزيفة حولهم .

كما أكدت المرشحة الديمقراطية السابقة للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون أن الأخبار الكاذبة والمزيفة التي روجت على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة فايسبوك، أنها كانت السبب الرئيسي في خسارتها ،وكانت عامل مهم في نجاح ترامب في الرئاسيات واعتبرت هذا الشيئ بالعمل الغير الأخلاقي والذي من شأنه تغليط الرأي العام (رويترز،2017)

2-2-2العرقية وخطاب الكراهية

في كثير من الأحيان تهدف الأخبار الكاذبة إلى زعزعة الأمن القومي وخلق الفوضى في الدول، فنجد مثلا في مواقع التواصل الاجتماعي العديد من الأخبار المزيفة التي تنشر الكراهية ضد عرق أو طوائف معينة،،كما أن من شأن تلك الأخبار نسف قيم التسامح وتقويض الصفوف في المجتمع وتشتيته.

3-2-2 الدافع المالي

يسعى ناشروا الأخبار الكاذبة إلى تحصيل أمولا طائلة جراء المحتويات المغلوطة والزائفة التي ينشروها ، ل ذلك يعمل هؤلاء الناشرون الى إخراج أكبر عدد من الاخبار الكاذبة ، فهي بنسبة لهم عائد مالي وإيرادات كبيرة من الإعلانات ونسب المشاهدات والمشاركات.

3- المحور الثالث: الأليات الجزائية للمشرع الجزائري في مكافحة الأخبار الكاذبة

3-1-الطبيعة القانونية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة

3-1-1نشر الأخبار الكاذبة جريمة تعبيرية

تعتبر جريمة نشر الأخبار الكاذبة والشائعات من الجرائم ذات التأثير النفسي لأنها تتم بمجرد لمس نفسية الأخرين، لذلك فإن القانون وضع حدود وضوابط لحرية التعبير بهدف منع سوء استخدام حرية التعبير في أغراض أخرى، وفي جميع الحالات يجب أن تكون دلالة هذا التعبير واضحة لا لبس فيها ، كما يجب أن يكون المقصود بالحركة أو الإشارة التعبيرية مجرد ابلاغ مضمون معين للغير دون استهداف حدث مادي أو خبر يتجاوز نفسيات الأخرين ، لأنه إذا ما تحقق هذا الحدث المادي من خلال الحركة أو الإشارة التعبيرية أصبحنا أمام جريمة حدث مادي لا جريمة حدث نفسي (البابا،2020،ص71).

وقد تتم الجريمة التعبيرية بأسلوب علني عن طريق˚ الجهر بالشيء، وتعميمه، وإظهاره. أي احاطة الناس علما به، ولها معنيان: الأول ضيق وهو الإعلان والاعراب عن المراد، ومكاشفة شخص آخر به، والثاني معنى واسع، يفيد اتصال علم الجمهور بتصرف أو واقعة اتصالا حقيقيا أو حتميا .ويقصد بالعلانية في مجال الصحافة، نشر الفعل المسند الى المقذوف وإذاعته بين العموم، سواء كان النشر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان ذلك تصريحا أو تلميحا، بحيث يمكن إدراك الشخص المقذوف من خلال العبارات المستعملة، سواء بالقول او الفعل والايحاء او بالكتابة.وقد تكون العلانية جريمة تعبيرية بحد ذاتها، مثل نشر ما يحدث في جلسات المحاكم السرية، أو ركنا في جريمة تعبيرية كأن يجهر صحفي بالتحريض على قلب نظام الحكم، ثم يقوم بنشر ذلك في الصحف، وقد تكون العلانية أيضا كعقوبة لجريمة تعبيرية مثل نشر الحكم الصادر بالعقوبة، أو نشر حق الرد والتصحيح للخبر˚(فليح،2017،ص12).

3-1-2نشر الأخبار الكاذبة جرائم تمس بأمن الدولة.

تعتبر جريمة نشر الأخبار الكاذبة من جرائم القانون العام الي تستهدف بالدرجة الأولى الى المساس بالأمن العام والنظام العام داخل الدولة فالدولة هي صاحبة الحق في العقاب وتوقيعه وباعتبار أن جريمة نشر الأخبار الكاذبة جريمة موجهة مباشرة ضد مصلحة المجتمع ، فكل نشر لأخبار مزيفة هو بمثابة اعتداء يقع على الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع.

وهناك من التشريعات الدولية كالمشرع المصري مثلا يعتقد أن جرائم نشر الأخبار المزيفة من ˚جرائم العدوان المباشر على أمن الدولة الداخلي والخارجي و هي الطبيعة القانونية المتجلية بصفة خاصة في مجال التحقيق في هذا النوع من الجرائم وهي بذلك من اختصاص محاكم أمن الدولة الذي ينص في مادته الثالثة على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني و الثاني مكرر

و الثالث و الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المصري ويقرر بذلك في أآثر من موضع إجراءات استثنائية في التحقيق في تلك الجنايات والمحاكمة عليها (ولد باباه،2013،ص12).

2-3-سياسة الوقاية من الأخبار الكاذبة

تعتبر سياسة الوقاية من الجريمة الحل الأمثل والناجع لمكافحة جرائم نشر الأخبار الكاذبة ، فسياسة الوقاية على العموم يقصد بها التدابير والإجراءات والتي تتخذها الدولة بهدف عدم قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع ، وتدخل هذه الوسائل والإجراءات في إطار السياسة الاجتماعية الرافضة للجريمة ومرتكبيها، فاتخاذ أسلوب الوقاية يهدف إلى اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية لوصف العلاج الدائم الملائم من أجل استئصال هذه الجريمة ومحاصرتها قدر الإمكان (تركي، نسيغة،235،2018).

فمن خلال المادة 11و12 من قانون الأعلام السالف الذكر ، نجد أن المشرع الجزائري أكد على ضرورة أن كل إصدار لنشرية دورية يجب أن يخضع لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات عن طريق تصريح مسبق وموقع من طرف مسؤول النشرية، ويسلم هذا التصريح إلى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ، فالهدف من هذا الأجراء ومن هذه الرقابة المفروضة على كل دورية حو حماية المجتمع من الأخبار الكاذبة والمغلوطة ، وتحمل المسؤولية لكل صحفي قد ينشر معلومات خاطئة و مغلوطة.(قانون الأعلام، ص 3)

3-3سياسة تجريم الأخبار الكاذبة في قانون العقوبات الجزائري

في ظل التزايد السريع لانتشار الاخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي كان لازم على المشرع الجزائري تحمل المسؤولية وتجريم هذ الفعل الذي بات يهدد أمن واستقرار المجتمع ، ولا تختلف جريمة نشر الأخبار الكاذبة والمغلوطة كثيرا عن الجرائم الأخرى ، فهي كذلك يتوجب لقيامها أن تتوفر على جميع اركان الجريمة بصفة عامة ، من الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي .

1-3-3 الركن الشرعي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة

استنادا إلى مبدأ الشرعية الذي يقوم على أساس أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قام المشرع الجزائري بتجريم فعل نشر الأخبار الكاذبة بغرض المساس بالأمن العمومي و النظام العام في المادة 196 مكرر من القانون 20-06 المتضمن تعديل قانون العقوبات، التي تنطوي تحت الفصل السادس مكرر منه وتنص المادة 196مكرر منه على أنه" يعاقب بالحبس لمدة من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000د.ج إلى 300.000د.ج كل من ينشر أو يروج عمدا، بأي وسيلة كانت، أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور م شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام"

2-3-3الركن المادي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة

ان الركن المادي في أي جريمة يعتبر فعل خارجي ذو طبيعة ملموسة تدركه الحواس ، لذلك لا يمكن أن تقوم أي جريمة دون توافر الركن المادي ، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة عناصر وهي السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقة السببية.

السلوك الإجرامي لجريمة نشر الأخبار الكاذبة

يأخذ السلوك الإجرامي في جريمة نشر الاخبار الكاذبة ثلاثة صوره وهي كالاتي :

الصورة الأولى نشر أخبار كاذبة

يعرف النشر على أنه أي وثيقة تصدر في الجرائد أو إلكترونيا في مواقع الواصل الاجتماعي ويتم عرضها على الجمهور سواء كان ذلك مجانا او بتكلفة (بهلولي،،ص 20)، ولكن الفعل المجرم هاهنا ليس النشر بحد ذاته وغنما هو عملية نشر معلومات يعلم صاحبها بأنها غير حقيقية ومزيفة سواء كان ذلك خدمة لجهة معينة أو لخلق الفوضى من وراء منشوره.

الصورة الثانية ترويج الأخبار الكاذبة

يختلف نشر الأخبار المزيفة عن الترويج كثيرا ، فالنشر يقوم على عملية تحرير نص مغلوط ومزيف وينشر لغاية تحقيق هدف معين، وفي غالب الأحيان ما يكون الناشر الأصلي شخص محدد ، في حين أن عملية الترويج قد يقوم بها عدد كبير من الأشخاص قد يكونوا شركاء للفاعل الأصلي ومساهمين في عملية المشاركات في الصفحات او المجموعات أو المنتديات ، كما قد يكونوا مرتكبوا فعل الترويج لا علاقة لهم بالفاعل الأصلي في حين قاموا بمشاركات النص وهم على علم بأن المحتوى مزيف وبعيد كل البعد عن الحقيقة .

الصورة الثالثة المساس بالأمن العمومي والنظام العام

كثيرا ما يطرح تساؤل هل كل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعية من أخبار مزيفة يعتبر في نظر القانون الجزائري جريمة ؟ ، في حقيقة الأمر أن المشرع الجزائري اشترط صراحة على أن يكون الخبر المغلوط من شأنه المساس بالنظام العام بالأمن العمومي والنظام العام.

لذلك نجد مثالا عند تصفح مواقع التواصل أخبار مزيفة لا يمكن للعقل ان يستوعبها ، لكنها لا تشكل خطرا على المجتمع الجزائري ، ويكون هدف ناشريها الحصول على أكبر عدد من الإعجابات والمشاهدات فقط، كما أن تتبع الجهات المختصة لكل الأخبار الكاذبة والمغلوطة من شأنه أن يرهق الجهات الأمنية والقضائية المختصة .

وفي الحقيقة أن تحديد المقصود من الأمن العمومي والنظام العام يعتبر بالأمر الصعب، لكن في المجمل يمكننا القول بأن الأمن العمومي والنظام العام هو مجوعة المصالح الأساسية للمجتمع، أو الدعامات التي يقوم عليها بناء الجماعة وكيانها ، ولا يتصور بقاء هذا الكيان سليما دون استقراره عليها، سواء كانت هذه المصالح اجتماعية أو سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو خلقية (نجيب عبد الله ،2017، ص 2)

النتيجة والعلاقة السببية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة

يقصد بنتيجة الجريمة عموما "الأثر الناجم عن السلوك الإجرامي وهذه النتيجة غالبا ما تأخذ مظهرا ماديا ضار له."(السراج،2007،ص119)، بناء على ذلك فإن النتيجة من نشر الأخبار الكاذبة هي زعزعة الأمن العمومي والنظام العام وتقويض الأخلاق داخل المجتمع الجزائري لذلك عمل المشرع الجزائري على مكافحة هذه الظاهرة.

أما عن العلاقة السببية في جريمة نشر الأخبار الكاذبة تكمن أن السلوك الإجرامي هو السب في وقوع الجريمة، بمعنى أ ن نشر وترويج الأخبار المزيفة قد يكون سبب في المساس بالأمن العمومي والنظام العام.

3-3-3الركن المعنوي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة

يكمن الركن المعنوي في الجرائم العمدية ، العلم بجميع عناصرها وأن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيقها ، وباعتبار أن جريمة نشر الأخبار الكاذبة من الجرائم العمدية التي تطلب أن يكون الجاني بصدد نشر وترويج معلومات يعلم بأنها كاذبة ومزيفة، كما أن القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة أن يهدف الجاني من

خلال سلوكه الإجرامي إلى تحقيق غرض نهائي خاص به ويكون غير مشروع ، كأن يهدف إلى تحقيق أموال أو خلق الفوضى مثلا.

هذا وقد شرعت عدة دول عربية خلال السنوات الماضية في سن قوانين جديدة تحاصر الصحفيين وتقضي بسجنهم إذا ما نشروا اخبار كاذبة ،ومن بين هذه الدول نجد على سبيل المثال أن الحكومة الأردنية قدمت مشروع قانون يعدل قانون الجرائم الإلكترونية الصادر سنة 2015، وتضمن هذا القانون تجريم الأخبار الكاذبة والإشاعات ،على أن تكون العقوبة بين ثلاثة أشهر إلى سنتين حبسا نافذا ،في حين اعترضت عدة منظمات حكومية على هذا القرار واعتبرته تقييدا لحرية التعبير بشكل مفرط (خليل،2019،10)

كما تعتبر البحرين من الدول السباقة بين الدول العربية التي جرمت الأخبار الكاذبة و منعت نشرها ،حيث تنص المادة169من قانون العقوبات البحريني بأنه" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبالغرامة التي لا تقل عن مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبات من أذاع عمدا أخبار كاذبة مع علمه بأنها من الممكن أن تحدث ضررا بالأمن الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة متى ترتب على ذلك إحداث ضرر" (قانون العقوبات البحريني ،المادة 196) .

خاتمة

اهتم المشرع الجزائري بضرورة تجريم نشر الاخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي ، اذا كان لهذه الأخبار دور في المساس بالنظام العام والأمن العمومي، وهي تعتبر خطوة إيجابية للحد من هذ الظاهرة التي باتت تؤرق الهيئات العمومية في الجزائر ، خاصة وانها قد تحدث فوضى ونوع من البلبلة في اوساط المجتمع ، هذا ما قد يؤرق هذه الهيئات في كل مرة إلى تكذيبها وتفنيدها .

كما أن ضبط حرية التعبير بإطار قانوني-سواء كان وقائي أو عقابي- لا يعتبر اطلاقا مساسا بمبدأ حرية التعبير وانما هو حل والية لحماية المجتمع الجزائري من المعلومات والاخبار الكاذبة التي قد تؤدي الى تغيير القيم الأخلاقية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري والتي راهنة الدولة الجزائرية على حمايتها مهما كلفها الأمر خاصة مع الانتشار الرهيب لمواقع التواصل الاجتماعي وكثرتها وهو ما يتطلب موار مالية وبشرية كبيرة تسهر على حماية الأمن العمومي من هذه الأخبار المزيفة. واهم النتائج المتوصل اليها هي : 1-أن الأخبار الكاذبة والمزيفة أصبحت تهدد النظام العام والامن العمومي لسهولة انتشارها.2- من اهم أسباب انتشار الاخبار الكاذبة مواقع التواصل الاجتماعي التي تزداد يوم بعد اخر.3- الدافع المالي والازمات السياسية ونشر خطاب الكراهية أهم دوافع انتشار الاخبار المزيفة.4- التضليل والتلاعب بالمحتوى وتلفيق الأخبار من اكثر صور الاخبار الكاذبة انتشارا.5- رصد المشرع الجزائري لعقوبة سالبة للحرية من سنة إلى ثلاث سنوات لكل من تسول له نفسه نشر اخبار كاذبة، و كتوصيات نقترح:1- توعية المجتمع الجزائري من خطورة نشر الاخبار المزيفة عن طريق الندوات وتقارير اعلامية،2-دعوة الباحثين المهتمين بالأعلام والقانون إلى تحيين معلومات الطلبة فيما يخص الاخبار الكاذبة.3- دعوة المشرع الجزائري بتشديد العقوبة نظرا لخطورتها على النظام العام والأمن العمومي.4-دعوة وسائل الاعلام إلى ضرورة الرجوع الى السلطات المختصة قبل نشر إي معلومة قد تضر بالوضع السياسي والأمني في الوطن.

أولا– توثيق الكتب

1- السراج عبود،2007،شرح قانون العقوبات القسم العام نظرية الجريمة ، الجزء الأول، دمشق، منشورات جامعة دمشق.
2- ولد باباه عبد الفتاح،2013، تجريم الشائعة وعقوبتها في التشريعات العربية والقانون الدولي، دورة تدريبية، كلية التدريب، جامعة الرياض،24-04-2013.

3- البابا محمد منصور،2020،تجريم الشائعات في التشريع الأردني(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط،2020.
4- نجيب عبدالله نجيب الجيشة، 2017، مفهوم فكرة النظام العام وتطبيقاتها في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، فلسطين،2017.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات.

1- بهلولي أبو الفضل محمد،2021،حق الإعلام وجريمة الاخبار والأنباء الكاذبة في التشريع الجزائري، مجلة مصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، الجزائر،المجلد03،العدد03.
2- تركي محمد السعيد، نسيغة فيصل،2018 سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات، الوادي، المجلد 15، العدد01.
3- سهير صالح ابراهيم،2019، أثر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي فى نشر القلق السياسي لدى الشباب، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، القاهرة،المجلد18 ، العدد4.
4- -فليح كمال،2017،جرائم النشر المضرة بالأفراد، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، المجلد ب، عدد48.
5- لحمرنبيل،2020،الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على اتجاهات الرأي العام ،دراسة في المفهوم العلاقة الأهداف، مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، باتنة2، المجلد07،عدد2.
6- خليل ملاك2019، قوانين تجرم الصحفيين من بوابة الأخبار الكاذبة، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة، العدد13، السنة الرابعة.
7- يسعد زهية،2020،الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين-دراسة ميدانية خلال أزمة كورونا-،المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، الأغواط، المجلد 03، العدد01.
8- اليونيسكو(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)،2020،دليل التدريس والتدريب في الصحافة، مجلة اليونيسكو bit.ly/3nXLppS ،أطلع عليه في 25،ستمبر،2021.

ثالثا- النصوص القانونية

1- قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام.
2- الأمر رقم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق الموافق 8 يونيو سنة يونيو سنة 1966 ،المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم قانون العقوبات، المعدل والمتمم.
3- قانون العقوبات البحريني.

رابعا-المواقع الإلكترونية

1- جونز روري سيلان، تزايد المخاوف من الأخبار الكاذبة على الأنترنت ،25 سبتمبر2017 bbc.in/3mQqANU ،تاريخ التصفح15-09-2021.
2- خيرون نزار، الأخبار الزائفة. الحرب الجديدة على وعي الشعوب، مدونة الجزيرة، شبكة الجزيرة الإخبارية.24-05-2020 bit.ly/2ZZgkKd ، تاريخ التصفح 27ستمبر2021.
3- رفعت حسين،2019،التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة ،bit.ly/3GOahca، تاريخ التصفح 27سبتمبر2021.
4- رويترز،2017، الأخبار الكاذبة على فيسبوك ساعدت ترامب على الفوز بالانتخابات، 26 ماي2017، reut.rs/3BPraiY،تاريخ التصفح 26 ستمبر2021.
5- Daniel Halpern2013. Toward s a networked Public sphere: How Social media triggers civic engagement through news consumption and political discussion. New Brunswick. University of New Jersey. bit.ly/3GZaER ، 2021-09-30.
6- Gorbach Julien. 2018, may 15). Not Your Grandpa's Hoax: A Comparative History of Fake News . American journalism,volume 35-2018, may 15- bit.ly/3kc9XKR 17-09-2021.